INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR THE ELIMINATION OF ALL FORMS OF RACIAL DISCRIMINATION (EAFORD)

www.eaford.org

المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

ليبيا: اعتداءات صارخة على حق الملكية

انتهاك حقوق الإنسان ماديا ومعنويا

السيد المستشار مصطفى عبد الجليل

رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي

طرابلس

2012/3/5

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

تتشرف المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، (ايفورد EAFORD)، بمخاطبتكم (أولا) للتهنئة بنجاح الثورة الليبية المجيدة والترحم على أرواح شهدائها الأبرار الذين ضحوا بأغلى ما يملكه الإنسان لتخليص الوطن من نظام فردي دكتاتوري فاسد كانت حقوقُ الإنسان أولَّ ضحاياه، بما في ذلك مجرد حقه في الحياة ذاتها. و(ثانيا) لعرض قضية ملحة تراكم فيها الظلم على كثيرين من أبناء هذا الوطن لعشرات السنين دون حل فشكلوا من بينهم رابطة أسموها **"رابطة الملاك المتضررين من حكم الطاغية"** وطلبوا من منظمتنا المساعدة في عرض قضيتهم حرصا على إبقاء القضية في أيدٍ ليبية قدر الإمكان، خاصة وأن الصحافة الأجنبية بدأت تتحدث عنها. (وللعلم فإن منظمتنا هي المنظمة الليبية الوحيدة التي تتمتع باعتراف الأمم المتحدة بها كمنظمة غير حكومية لها الصفةُ الاستشارية وحقُّ المشاركة في هيئات المنظمة الدولية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان في جنيف، واعتمدها الأمين العام للأمم المتحدة من بين منظمات رسل السلام في العالم. وتشارك المنظمة في دورات ونشاطات مجلس حقوق الإنسان بصورة منتظمة منذ تأسيسها عام 1976 في طرابلس وحتى اليوم، وقد هاجرت المنظمة برئيسها وأمينها العام، ومجلس إدارتها المكون من العديد من الجنسيات، أولا إلى لندن ثم استقرت في جنيف، هاجرت فرارا من تعسف نظام القذافي وانتهاكاته لحقوق الإنسان، ولكي تتمكن من ممارسة رسالتها بحرية وفي منأى من نظام قام أصلا على انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته الإنسانية).

واليوم وبعد انتصار ثورة السابع عشر من فبراير على الظلم والفساد وانتهاك الحقوق، فإن من واجب المنظمة أن تقوم بدورها في وطنها الذي ولدت فيه بلفت النظر إلى ضرورة العمل بجدية لرفع الظلم الذي أنزله النظام الجائر بمواطنين وغير مواطنين بالاعتداء على حقوقهم، ومن بينها حق الملكية الذي وصفه النظام الفاسد بالمقدس وهو ينتهكه ويعبث به.

والأخوة أعضاء الرابطة المذكورة يطالبون برفع الظلم الذي وقع عليهم بالاستيلاء على أملاكهم وأموالهم تنفيذا لمقولات وقوانين وإجراءات اعتدت إعتداء صارخا على حق الملكية وتسببت في مشاكل لا حصر لها بين المواطنين تفاقمت بمرور الزمن، ونخشى منها على السلم الاجتماعي إذا لم توجد الحلول السريعة لها. إن الذين تضرروا يطالبون إما بالتعويض وإما باسترداد ما اغتصب منهم. ومع الأسف فإن ما وقع كان بغطاء من دعوات ونظريات وتشريعات وإجراءات ظالمة أورثت المسؤوليةَ عن تصحيحها للدولةَ التي أقامت الثورةُ قِيَمَهَا ُومُثُلَها في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. ونظرا لكثرة من تضرروا وحرصا على السلم الاجتماعي فإن التقاضي قد لا يكون هو الإجراء الأنسب لحل مثل هذه المشاكل، في حين قد يكون الأسلم هو حل تتبناه الدولة بتعويض المتضرر أو بإجراء تفاهم بين الأطراف يتم بمقتضاه الاسترداد العيني من جهة وتوفير البدل المناسب، من جهة أخرى، لمن نفذ ما دعا إليه الطاغية وشجع عليه.

لقد بدأت الصحافة الأجنبية تتحدث عن الموضوع، خاصة وأن هناك أجانب من بين المتضررين، وقد يلجأ هؤلاء لحكوماتهم أو لهيئات دولية وللصحافة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية لإثارة الموضوع، فتتبنى القضية جهات مناوئة أو لا يهمها أن تتعكر الأجواء على الثورة الليبية. وحرصا منا على مكانة ليبيا الثورة فإننا نهيب بالمسؤولين الإسراع في معالجة هذا الموضوع لا سيما وأن ما قد يدفع من تعويضات أو يتخذ من إجراءات ستعود معظم فائدته في النهاية لأبناء الوطن ومن الخيرات التي أنعم الله بها عليهم في أرضه.

عبدالله مصطفى شرف الدين

رئيس المنظمة

د. أنيس مصطفى القاسم

الامين العام

صورة إلى السيد المحترم

الدكتور عبد الرحيم الكيب

رئيس الحكومة المؤقتة

صورة إلى السيد المحترم

الدكتور علي حميدة عاشور

وزير العدل بالحكومة المؤقتة

صورة إلى السيد المحترم

الدكتور شاكر دخيل

رئيس الرابطة